تقديم

هذا الكتاب ثمرة تأمل عميق من اقتصادي متخصص لاكتشاف أهم خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي مع مقارنته بالنظم الأخرى. وكما الفنان الماهر يعرفك بضربات معدودة من ريشته ملامح الشخص المقصود، فإن الدكتور العوران رسم بريشته العلمية ما يراه ملامح فارقة للنظام الاقتصادي الإسلامي تميزه عن سواه من النُّظم، اختارها من بين عشرات الملامح التي يتميز بها هذا النظام.

يرى المؤلف أن النُّظم الاقتصادية المتنافسة فكرياً في عالم اليوم ثلاثة: الرأسمالية، واقتصاد السوق الاجتماعية (ألمانيا تُعدّ أبرز من يمثله)، واقتصاد الأمن الاجتماعي (وهو العنوان الذي اختاره المؤلف لكتابه للتعبير عن جوهر الاقتصاد الإسلامي)، وهو يوازن بينها بعمق من خلال الملامح الفارقة التي اختارها. ومن أبرز هذه العلامات الفارقة: النُّدرة والمشكلة الاقتصادية الناجمة عنها، والأسواق وتنظيمها من الدولة.

وهذا الاختيار على إيجازه الشديد بتركيزه على قضيتين، يصيب هدفين بضربة واحدة:

فهما قضيتان جوهريتان تتفرع منهما وتنبني عليهما كثير من القضايا الاقتصادية النظرية والتطبيقية الكبرى، وهما تفسحان أيضاً المجال رحباً للحوار مع الفكر الاقتصادي العالمي المعاصر، الذي درسه المؤلف بعناية، ويناقشه في هذا الكتاب بعمق، بخطاب يفهمه المعاصرون مهما كانت توجهاتهم الفكرية، وبعبارات تسهل مقارنة النظم الاقتصادية بعضها بعضاً.

حول الرأسمالية:

شعر كثير من المفكرين الغربيين أن تفكك الإمبراطورية السوفياتية في الثمانينات، واختفاء نظامها الاشتراكي بوصفه مسيَّرا للاقتصاد، بأن ذلك شهادة بالنجاحِ وحسنِ السلوك للرأسمالية. وعززت ذلك الشعور مقولة (نهاية التاريخ) لفرانسيس فوكوياما منذ عام 1989، قاصداً أن العالم كله سيتجه نحو نمط الحياة السياسية الغربي. وسرى ذلك الحماس إلى الكتب الجامعية الغربية في مبادئ الاقتصاد؛ إذ اختفت منها الفصول التي كانت تناقش النظم الاقتصادية المختلفة وتوازن بينها. إنه نظام واحد ستتجه نحوه الدنيا، فما جدوى مناقشة البدائل؟

وبناء على هذه الحالة فمن الطبيعي أن يناقش الدكتور العوران الرأسمالية فكراً وواقعاً، ويحلل أزمة 2008 وهي زلزال مالي وفكري معاً، أعاد الوعي بأن الرأسمالية ليست المثال الذي يصلح أن تطمح إليه الإنسانية لإدارة حياتها المعيشية بما يحقق تكريم بني آدم كلِّهم لا فئة محظوظة فقط.

النُّدرة:

غاص الدكتور العوران في مسألة النُّدرة، وفق منهجه في الكتاب كله؛ إذ اجتهد أن يؤلف بين التحليل الاقتصادي للموضوع وفنّياته، وأحكام الوحي ودلالاته. ولا أعلم أحداً ممن كتبوا في هذا الموضوع من وجهة الاقتصاد الإسلامي قد بلغ فيه هذه الأعماق على هذا المنهج. وقد انتهى المؤلف إلى رفض المنظور الشائع في الاقتصاد التقليدي الذي يؤسس مفهوم النُّدرة على فكرة الرغبات غير المحدودة مقابل الموارد الموجودة، وقدّم البديل الذي يؤسِّس مفهوم النُّدرة على مبدأ الاستخلاف الذي نوَّه به القرآن العظيم .

حول الأسواق:

أعجبني تفنيدُ المؤلفِ خطأً شائعاً بين الغربيين بأنَّ استخدام السُّوق أداة أساسية في تخصيص الموارد الاقتصادية والتوزيع الوظيفي للدخل هو من ابتكارات

الرأسمالية، لذا كثيراً ما يعبّرون عن الرأسمالية بأنها نظام السوق، وبالعكس، وكأنهما اسمان مترادفان لحقيقة واحدة. والحقيقة التي فصّلها المؤلف هي أن الاقتصاد الإسلامي هو أيضاً نظامٌ للسوق سابقٌ تاريخياً للرأسمالية (وللاشتراكية والسّوق الاجتماعية)، ومتميزٌ عليها بأنه يضبط السُّوق بأحكام ومؤسسات شرعها الله الحكيم العليم، تحفظ حرية السوق ونفعها الاجتماعي، وتمنع طغيانها، وتعدل آثارها التوزيعية بنظام الزكاة ونظام الإرث وسواهما مما فصلته الشريعة.

وخصص المؤلف ثلاثة من فصول كتابه العشرة لقضايا التبادل والأسواق في إطارها الإسلامي، ودور الدولة في تنظيمها وفق مبادئ نظرية المصلحة التي يفصّلها في الفصل العاشر. وهو يبرز الفوارق بين الأسس الإسلامية لهذا التنظيم والأسس الرأسمالية.

لقد أفدت من قراءة التحليلات العميقة والمتماسكة في هذا الكتاب، ومن الجوانب العديدة المبتكرة في مقاربته عدداً من قضايا النظام الاقتصادي الإسلامي، وأتوقع أن يفيد منه الباحثون والاقتصاديون مثلما أفدت. وقد وفق المؤلف باختيار قضايا استراتيجية معدودة، رآها الأجدر من بين قضايا كثيرة تتزاحم على انتباه الباحثين. وأعدُّ هذا الاختيار مساهمةً قيمة ينتفع منها حتى من يخالفه الرأي في المضمون. كما وُفِّق في التزام المنهج الذي يستفيد من التحليل الاقتصادي الذي يعنى بدراسة الواقع وسننه، ويقوّمه مستهدياً بالشريعة مفاهيم وأحكاماً.

إن حقائق الإسلام الكبرى عقيدةً وأحكاماً وقيماً قد اكتملت بالوحي، في الاقتصاد وفي سواه من مجالات الحياة، لكنَّ التفقُّه فيها وتنزيلَها على الواقع المتغير، مع الإفادة من أحسن المعارف الإنسانية المتوفرة، هو مهمة متجددة. والنظام الاقتصادي الإسلامي ليس للمسلمين وحدهم، بل للإنسانية كلِّها. وجميع مقولاته الكبرى لها جذورها المشهورة في الديانات السماوية السابقة؛ اليهودية والنصرانية، وتتجاوب معها بالفطرة لو عرفتها قلوبُ كثير من البشر، فلا بدّ أن

نُعرِّف الإنسانية به باللسان الذي تفهمه.

والكتابُ الحاضر مساهمةٌ علمية أصيلة في أداء هذه المهمة ، والتعريف بهذا النظام .

محمد أنس بن مصطفى الزرقا

21/ 08/ 1435هـ

19/ 06/ 2014

obeikan.com

المقدمة

بسم الله والحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على عبده، وآله الذين اصطفى وبعد،

فلم يمض كثير من الوقت، بعد أن أخذت الفاشية مكانها التاريخي المعروف، حتى انهارت الاشتراكية، واقتصادياتها ذوات التخطيط المركزي، وأخذت هي الأخرى مكانها التاريخي الذي تستحق. حيال ذلك، رقص المتحمسون للرأسمالية، أو الليبراليون الجدد، طرباً وأعلنوا على عجل وبلا وجل "نهاية التاريخ،" اعتقاداً منهم بأنَّ البقاء جاء هذه المرة من نصيب الأفضل، خلافاً للداروينية الاجتماعية التي يؤمنون بها، ويعملون وفقاً لها! ولسوء طالع هؤلاء وغيرهم لم يمض إلا القليل من الوقت على احتفالاتهم تلك، حتى تصدعت أركان الرأسمالية في عقر دارها، وانحدرت أو كادت نحو الهاوية، وأخذت معها العالَم بِرُمَّته.

جاء ذلك نتيجة للزلزال الذي أصاب الرأسمالية في عُقر دارها، والذي بات يُعرف بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي انفجرت في خريف عام 2008، والتي اتُّفق على أنها الأشد ضراوة منذ الكساد الكبير عام 1929، ثم تبعتها الأزمة الاقتصادية التي عصفت منذ عام 2011 وما زالت (2013) بمنطقة اليورو. وتمثلاً بالربيع العربي، وتزامناً، تقريباً، مع بعض مراحله، جاء أيضاً "الربيع العالمي؛" إذ انطلقت الدعوات المنددة بالرأسمالية العالمية، وما زالت، من معقلها في "وول ستريت" في مدينة نيويورك، شارع المال والأعمال الأكثر شهرة عالمياً، ممثلةً بحركة "Occupy Wall Street" أو "احتلوا وول ستريت،" ثم ما لبثت تلك الدعوات أن شملت، أو كادت، العالم بأسره. وقد أعربت تلك الدعوات بشكل صارخ وواضح عن رفضها القاطع للمنهج الرأسمالي القائم، ومؤسساته وأدواته

التي جعلت من الأغنياء أكثر غنىً، ومن الفقراء أكثر فقراً، وكل ما ترتب عن ذلك من مستوى معيشي مُزْرٍ، غذائياً، وصحياً، وتربوياً، تعيش في ظله الغالبية العظمى من الشعوب، الذي أقل ما يقال عنه إنَّه أمر مُشين لإنسانية القرن الواحد والعشرين.

وهكذا تبين للبشرية جمعاء، وبوضوح، أنَّ الرأسمالية التي قُدّمت على أنَّها المنتصر في معركة الفكر عموماً، والفكر الاقتصادي خصوصاً ليس على الاشتراكية وحسب، بل وعلى كل ما سواها -كما كان بعض منا قبل غيرنا يعتقد وما زال- ليست كذلك، وإن انتصار الرأسمالية المزعوم كان مجرد سراب ليس إلا. ونسي أو تناسى الرأسماليون أنفسُهم أنَّ الاشتراكية لم تكن يوماً منافساً حقيقياً للرأسمالية لأنَّها، أي الاشتراكية، كانت تعاني من أزمات لا تقل حدِّة عن تلك التي زعمت أنها ستؤدي إلى انهيار الرأسمالية، ولأنَّه لم يكن في جعبة الاشتراكية حلول فعالة لمشكلات البشرية، بحيث تتعدى حدود الأوهام والتمنيات، فضلاً عن عدم كونها نظاماً سوقياً، باعتباره وجهاً من أوجه المقارنة.

وحيال ذلك ارتفعت مرة أخرى الأصوات المنادية إلى البحث عن نظام بديل، واستغل بعضهم الفرصة، لتسويق ما يُسمى بالسوق الاجتماعية. وفي المقابل، كان هناك آخرون لا يملك أحدهم إلا أن يُبدي إعجابه بقدرة المؤسسات المالية الإسلامية على الوقوف في وجه الأزمة العالمية لعام 2008، الأمر الذي دفع إلى المزيد من الاهتمام بالفكر الاقتصادي الإسلامي الذي يقف خلف هذه المؤسسات، بل وفي الإسلام ككل، الذي مكنها من الصمود، بل والتوسع في نشاطاتها على حداثة عهدها، ورغم أنف العراقيل المفتعلة، مما زُعِم أنه حملات لمكافحة الإرهاب، أو تُراه الإسلام![1]

(1) إن الحديث عن التمويل الإسلامي، على أهميته، يخرج عن نطاق موضوع الكتاب الذي يركز على الاقتصاد كموضوع رئيس، وذلك لضيق المقام أولاً، ولأن هناك العديد من الكتب التي تناولت موضوع التمويل الإسلامي، ثانياً.

من ناحية أخرى، ومنذ أن أخذ المسلمون وغيرهم بالمزيد من الاهتمام بالفكر الاقتصادي الإسلامي بشكل ملحوظ في الثلث الأخير من القرن الماضي في ما يُعتقد، تناول الاقتصاديون بالبحث والتحليل عدداً من الموضوعات ذات العلاقة بالفكر الاقتصادي الإسلامي.[1] ولقد كان موضوع النُّدرة من بين جملة الموضوعات التي تناولها أولئك الاقتصاديون، إلا أنَّه لا يبدو، في حدود ما نعلم، أنَّ العاملين في الحقل الاقتصادي قد توصلوا لما يمكن أن يوصف بأنَّه قبول عام لما ينطوي عليه هذا المفهوم من معنى من وجهة نظر إسلامية محضة. وغنِيٌّ عن القول إنَّ الاقتصاديين المسلمين كغيرهم، يعلمون تمام العلم مدى أهمية الفصل في موضوع النُّدرة، لارتباط ذلك في تحديد وتعريف ماهية الاقتصاد، من خلال التعرف إلى كلٍ من موضوع علم الاقتصاد من منظور الفكر الاقتصادي الإسلامي، وطبيعته، ونطاقه، وأهدفه، ومنهجيته.

يأتي هذا الجهد المتواضع ليُلقي الضوء أساساً على ماهية علم الاقتصاد من منظور الفكر الاقتصادي الإسلامي، منطلقاً بدايةً من موضوع النُّدرة، ليُسهم في الجهود الطيبة الأخرى المبذولة في كشف الستار عن الموضوع برمته. وسيتم تناول النُّدرة، من حيث وجودها من عدمه، دون أن يكون هناك أي موقف مسبق من الموضوع برمته، وسيتم تبيان الأسس التي تدعم وجود النُّدرة أو تدحضه، انطلاقاً أساساً مما ورد نصاً في البيان الإلهي الوارد في القرآن الكريم وتأصيلاً على هذا البيان، لأنه القول الفصل عند المسلم في هذا الشأن، وفي غيره من الشؤون على حدٍ سواء. لذلك سينطلق التحليل من دراسة ما يتيسر لنا من

(1) معلوم أن التسمية المستخدمة حالياً على نطاق واسع، لهذا الطرح هي "الاقتصاد الإسلامي." وقد تعرضت هذه التسمية للجدل بين العاملين في هذا الحقل، من حيث مدى ملاءمتها للموضوع قيد البحث من عدمها، دون أن يتم التوصل إلى قول فصل في هذا في ما أعلم. من ناحية أخرى، لقد فرض عنوان هذا الكتاب"اقتصاد الأمن الاجتماعي" نفسه، انطلاقاً مما تم التوصل إليه بخصوص تعريفنا لهدف الاقتصاد (انظر الفصل السابع). ومن حسن الطالع أنه جاء بحمد الله كذلك؛ لأنه ينسجم مع مرادنا لتقديم وجهة نظر مغايرة، شكلاً ومضموناً، ومستقلة تماماً عمّا هو مطروح من وجهة نظر رأسمالية، كي تكون هذه ذات فائدة وجدوى للإنسانية جمعاء.

الآيات الكريمة، ومن السنة النبوية الشريفة، فيما يختص بموضوع النُّدرة، ومن ثم بماهية الاقتصاد، مع تدبر الدلالات الاقتصادية لتلك الآيات، استناداً إلى أقوال بعض المفسرين، وبما يفتح الله علينا، لكي تأتي النتائج منبثقة عن أصولها الفكرية، ومصادرها الرئيسة.

وبناءً على ما سيتم التوصل إليه بخصوص النُّدرة سيُعمل على وضع تصورنا لماهية علم اقتصاد الأمن الاجتماعي من خلال تحديد طبيعته، وأهدافه، ومنهجيته. وانطلاقاً من إيماننا بالتعددية الفكرية، عموماً، والاقتصادية منها، خصوصاً، فإننا نرى أنه من الواجب على العاملين في حقل الفكر الإسلامي تبيان وجهة النظر الإسلامية الاقتصادية الصرفة، في ما يتصل بالتعامل مع الشؤون الدنيوية، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من رسالتهم للإنسانية جمعاء، لأن في هذا خدمةً جليلة للإنسانية. ونعتقد جازمين أنَّ العمل في ظل عباءة الفكر الاقتصادي الرأسمالي، لا يخدم أي طرف، ولا يمكننا من الإسهام الحقيقي في خدمة الإنسانية.

من ناحية أخرى، ومع أنَّه بالإمكان تناول موضوع النُّدرة دون الالتفات إلى موقف الرأسمالية منه، إلا أنَّنا نعتقد أنَّ تناول الموقف الرأسمالي، وتبيان أصوله، وتفاصيله، ونقاط ضعفه يخدم أمرين: أولُّهما، نفي أية شبهة عن تأثر مناقشة، وصياغة مفهوم النُّدرة من المنظور الإسلامي الواردة في هذا الكتاب بالموقف الرأسمالي من الموضوع؛ وثانيهما، إنّ طرح مفهوم النُّدرة من منظور رأسمالي فيه فائدة كبيرة للباحثين عموماً، بما في ذلك أولئك الذين يعتقدون بصحة الطرح الرأسمالي، كون مفهوم النُّدرة الرأسمالي أصبح لدى بعضهم من المسلمات التي لا تقبل الجدل والنقاش، ليتبينوا مدى صحة هذا الطرح من عدمه.

واستكمالاً لتناول المؤسسات الاقتصادية، رأينا أنَّه من الأهمية بمكان أن نتناول واحدة من أهم تلك المؤسسات، والمحددة لطبيعة بعض النظم الاقتصادية؛ أي السوق.[1] يأتي هذا التناول، أولاً، متزامناً مع الدعوات إلى

(1) تؤنث السوق وتذكر في اللغة، ويقال إنه يغلب عليها التأنيث، وهي مؤنثة في هذا الكتاب.

التوجه نحو اقتصاد السوق، التي بدأت بعد أفول الاشتراكية، ويُقصد منها الدعوة إلى الرأسمالية ليس إلا، لنبين لمن لا يعلم أنَّ هناك اقتصاداً سوقياً آخراً يستحق النظر إليه بديلاً عنه؛ وثانياً، للتأكيد على أنَّ السوق بوصفها مؤسسة اقتصادية ليست رأسمالية المنشأ، وأنَّ النظام الاقتصادي الإسلامي نظام سوقي، بل يمكن القول وبلا وجل، إنَّه هو دون غيره من يستحق قصب السبق، وهذه حقيقة تاريخية لا مجال للجدل حولها، كما سيأتي لاحقاً. فالسوق الإسلامية كانت سوقاً صانعة للأسعار قبل ظهور الرأسمالية، وغيرها من الأنظمة الاقتصادية الغربية إلى حيز الوجود وبقرون عدة.

ويطرح الكتاب أيضاً "نظرية المصلحة العامة الاجتماعية، والاقتصادية في تنظيم السوق من منظور إسلامي،" وفي اعتقادنا أن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تطوير نظرية اقتصادية إسلامية المرجعية. وتبين النظرية مدى الرعاية والاهتمام التي يوليها الفكر الاقتصادي الإسلامي لهذه المؤسسة، بل والاقتصاد ككل. وتُقدم النظرية تفسيراً منطقياً إسلامياً، يجيب عن الأسئلة التي تمثل العناصر الأساسية لبناء أية نظرية في التنظيم؛ مثل: لماذا التنظيم، ومن المستفيد من التنظيم، وعلى من يُطبق التنظيم، وما الإجراءات التنظيمية الواجب اتخاذها؟

ويأتي الكتاب في عشرة فصول؛ إذ يتناول الفصل الأول الرأسمالية فكراً، من خلال تناول الرأسمالية بوصفها مصطلحاً ونظاماً، والخلفية الفكرية للرأسمالية؛ لتبيان ماهية هذا الفكر ومن ثمّ النظام الذي انبثق عنه وعن تاريخ نشأته؛ وواقعاً من خلال تناول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2008، وأزمة منطقة اليورو لعام 2011، مع طرح تحليل مسببات هذه الأزمات من منظور رأسمالي، بوصف الأزمات نموذجاً لطبيعة عمل هذا النظام وأدائه، بل وفهم الرأسماليين للموضوع الاقتصادي برمته، وموقفهم منه.

ويتناول الفصل الثاني أسباب الأزمات الرأسمالية المعاصرة المذكورة مع تحليلهما من منظور إسلامي، والدروس المستخلصة من كل منهما. يأتي هذا

لتبيان مدى التجذر العقائدي للفكر الرأسمالي عند بعضهم، هنا وهناك، الأمر الذي يدفع بهم إلى الاعتقاد بأنَّ الأزمات إنَّما تنشأ عن أمور فنيَّة خلال التطبيق، وأنَّه ليس هناك بنيوياً ما يستحق إعادة النظر.

واستشرافاً للمستقبل، يتناول الفصل الثالث مستقبل الرأسمالية، والرأسمالية والتنمية المستدامة، والنُظم الاقتصادية البديلة ممثلة باقتصاد السوق الاجتماعية، وفقاً لما يطرحه بعضهم، والنظام الاقتصادي الإسلامي، وفقاً لما يطرحه العاملون في هذا المجال.

ويتناول الفصل الرابع الفهم الرأسمالي للندرة، كونها حجر الزاوية في كامل البناء الفكري والنظري الرأسمالي، ويتم التركيز على العلاقة بين الإحلالية وفرضية النُّدرة مع تبيان أوجه القصور في تطبيق ذلك على نظرية سلوك المستهلك والمنشأة. ويتناول الفصل أيضاً الطرح الرأسمالي للحاجات مقابل الرغبات، والنُّدرة، والجغرافيا السياسية بما تمثله من انعكاسات لفرضية النُّدرة.

وبعد الحديث عن المرجعية الفكرية، يتناول الفصل الخامس، النُّدرة من المنظور الإسلامي، من وجهة نظرنا، من خلال مناقشة الموضوع أولاً من منهج الجغرافيا السياسية، ومنهج الغايات والوسائل رداً على موقف الرأسمالية، ومن ثَّم يتم تقديم التأصيل الإسلامي لمفهوم النُّدرة من منطلق منهج الخلافة، ويُختتم الفصل بتقديم تعريفنا لكل من النُّدرة النسبية والمطلقة.

وبعد أن يتناول الفصل السادس العلاقة بين الاقتصاد والعلوم الاجتماعية لأهمية الموضوع، يدور الحديث عن واقع حال الفكر الاقتصادي الإسلامي، ومن ثَّم عن المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي.

ويأتي تناول اقتصاد الأمن الاجتماعي في الفصل السابع انطلاقاً من الحديث عن ماهية هذا الاقتصاد وطبيعته، ونطاقه، ومنهجيته، مع مقارنة سريعة بين اقتصاد الأمن الاجتماعي واقتصاد السوق الاجتماعية، فضلاً عن الحديث عن موقف الفكر الاقتصادي الإسلامي من البيئة.

ويتناول الفصل الثامن التنظيم المؤسسي السوقي في الدولة الإسلامية، ويركز الفصل على الموقف التاريخي الغربي من السوق، وعلى السوق بوصفها مفهوماً، ومؤسسة اجتماعية واقتصادية من وجهة نظر إسلامية، والنشاط السوقي تاريخياً في الدولة الإسلامية تمهيداً لتوضيح موقع السوق، وطبيعتها في اقتصاد الأمن الاجتماعي، فضلاً عن دور الدولة الإسلامية في السوق.[1]

ويتناول الفصل التاسع كلاً من مفهوم المنافسة، وأهداف التبادل، والقواعد العامة الحاكمة له من المنظور الإسلامي، ومفهوم وأنواع التنظيم من وجهة نظر رأسمالية، والهيئة الإسلامية لتنظيم السوق (الحسبة) من وجهة نظر تاريخية، ويأتي هذا تمهيداً لما يتناوله الفصل التالي. ويتناول الفصل العاشر تطوير "نظرية المصلحة العامة الاجتماعية والاقتصادية في تنظيم السوق من منظور إسلامي،" والذي يأتي بدايةً من خلال مناقشة التنظيم السوقي الإسلامي بأنواعه، وسياسات التنظيم الإسلامية، مع مناقشة قضية الكفاءة السوقية، والكفاءة الاجتماعية. ويبين الفصل علة التنظيم السوقي من منظور رأسمالي وإسلامي، مع تبيان الاختلاف بينهما.

ويجدر التنويه بأنني مدين لبعض الزملاء الأفاضل من قسم الاقتصاد في الجامعة الأردنية الذين تكرموا عليّ بقراءة الكتاب في إحدى مراحل إعداده، لذا فإنه لا يسعني إلا التقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من الزملاء: الأستاذ الدكتور سعيد الطراونه على ما بذله من جهد وعلى ملحوظاته القيمة، والدكتور وليد شواقفه على المناقشة المستفيضة لبعض الموضوعات الواردة في الكتاب، وعلى التساؤلات التي طرحها بشكل عام، والشكر موصول أيضاً إلى الدكتور علي قوقزه الذي وفَّر لي بعض المصادر التي أفدت منها.

من جانب آخر، فإنَّ محدودية الوقت تدفعنا دائماً إلى أن نقدم أمراً ما على حساب أمر آخر، ولقد جاء تقديم العمل على هذا الكتاب على حساب جزء ليس

(1) يقصد بالدولة الإسلامية المظلة السياسية الإدارية التي تنطوي تحتها تاريخياً جميع الأنظمة السياسية التي حكمت بلاد المسلمين منذ عهد الرسول الكريم ﷺ وحتى نهاية الدولة العثمانية.

بالقليل من واجباتي العائلية، خاصة وإن إعداد الكتاب استغرق بضع سنوات من العمل المتواصل، لهذا فإنَّني أسجل بكل حبٍّ وتقدير شكري، وامتناني، وعرفاني لزوجتي وأولادي على ما أتاحوه لي من وقت للعمل على إعداد الكتاب، وعلى صبرهم على تقصيري بواجباتي العائلية تجاههم، مع الدعاء إلى المولى عز وجلّ أن يجزيهم عني خير الجزاء، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم، إنَّه سميع مجيب.

ومّما يجدر التنويه به كذلك، أنَّ بعض الأفكار والمناقشات الواردة في هذا الكتاب جاءت جزئياً أو كلياً في بعض من البحوث السابقة للمؤلف، وهذه البحوث هي: "المخاطر الأخلاقية والأزمة المالية العالمية المعاصرة: وجهة نظر إسلامية،" المنشور في مجلة إسلامية المعرفة، العدد 62، خريف 1432 (2010)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن؛ و"دروس مستخلصة من الأزمة العالمية المعاصرة وجهة نظر إسلامية،" الذي ورد في كتاب "الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي" الذي شرفت بتحريره، وهو من إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي وجامعة العلوم الإسلامية العالمية لعام 1432 (2012). وكذلك من البحوث التالية:

"Islamic State's Experience and the Rise of the Market: The Challenge of the Evidence"," An Islamic Socio–Economic Public Interest Theory of Market Regulation", and "Scarcity and the Subject Matter of Islamic Economics."

إذ نشر الأول في مجلة دراسات, مجلد العلوم الإدارية رقم 25، العدد 1، الجامعة الأردنية لعام 1998، بينما نشر البحثان الأخيران في مجلة (Review of Islamic Economics) الصادرة في لندن عن (International Association for Islamic Economics)، الأول في المجلد 14 العدد 1 عام 2010، والثاني في المجلد 16 العدد 1 عام 2012.

وأخيراً، يأتي هذا الكتاب في فترة يشهد فيها الاهتمام في الفكر الاقتصادي الإسلامي تراجعاً ملحوظاً، لهذا فإنَّنا نأمُل أن يُسهم الكتاب في الدفع نحو مزيد

من الاهتمام في هذا الموضوع الحيوي. ومن ناحية أخرى، فإنَّ الكتاب موجه أساساً إلى عموم القراء، وإلى الاقتصاديين منهم بشكل خاص، بمن فيهم طلبة الاقتصاد والفكر الاقتصادي الإسلامي، على جميع المستويات، ولكن يجب أن لا يثني الطرح الاقتصادي العام لموضوعات الكتاب القارئ الكريم أياً كانت خلفيته العلمية عن قراءة الكتاب. وتسهيلاً على القارئ الكريم غير المتخصص، تمت إضافة بعض التوضيحات والتعريفات لعدد من المصطلحات الاقتصادية في المتن والهوامش، مع وجوب التنويه أنَّ بإمكان القارئ ذي الخلفية العلمية غير المتخصصة في الموضوع تجاوز التناول الرأسمالي لموضوع النُّدرة تحديداً (الفصل الرابع) كونه موضوعاً متخصصاً، إن رغب في ذلك، دون أن يؤثر هذا التجاوز على متابعة الموضوعات الأخرى المطروحة من وجهة النظر الإسلامية، حتى وإن جاءت هذه من وجهة نظر اقتصادية.

من جانب آخر، آمُل أن يُشكِّل هذا الكتاب حافزاً قوياً من أجل مزيد من الاهتمام والتوسع في دراسة جميع العناوين والمفاهيم التي تم تناولها، فقد يفتح الله، إن شاء، على غيرنا ما لم يفتحه علينا. وآمل أيضاً من القراء الكرام أن يتفضلوا عليّ بما يفتح الله عليهم من ملحوظات لعلَّها تضاف إلى طبعة جديدة إن شاء الله. سائلاً المولى عز وجلّ أن يتقبل هذا العمل خالصاً تماماً لوجهه الكريم، إنه سميع مجيب. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أحمد فرّاس العوران
أستاذ الاقتصاد
الجامعة الأردنية، عمان، الأردن
18 صفر 1435هـ الموافق 21 كانون الأول 2013